اسرائيل تقف خارج حرب الحضارة العربية والاسلامية

نتائج المواجهة في غزة وبيروت وبغداد وطهران ستحدد مستقبل الحضارة العربية الاسلامية وشكل المنطقة في الشرق الاوسط

■ الجبهات كثيرة والحرب واحدة. في غزة، وفي بيروت، وفي بغداد وبقدر كبير ايضا في طهران تهيج الآن الحرب الكبيرة لامتلاك نفس الشرق الاوسط الاسلامي وشخصيته. يقف في هذه الحرب غُلاة المسلمين في مواجهة معتدلي الاسلام؛ الجهاديون مقابل المحافظين على حقوق الانسان؛ والارهابيون مقابل المواطنين. ولاول مرة في مثل هذا النوع من المواجهة داخل المنطقة العربية، يُمسك المعتدلون ايضا بالسلاح ويردون الحرب بقدر أكبر.

ستحدد نتائج هذه المواجهة مستقبل الحضارة العربية ـ الاسلامية وشكل المنطقة في الشرق الاوسط. اذا ما انتصرت حماس على فتح في غزة، واذا ما أخضع حزب الله في لبنان الائتلاف المتعدد الطوائف الذي يتولى الحكم، واذا ما أسقط المنتحرون ـ المُفجرون أنفسهم في بغداد الحكومة العراقية المنتخبة، واذا ما قلب مشايعو الرئيس أحمدي نجاد في طهران نتائج الانتخابات المحلية رأسا على عقب ومنعوا التمكين من جديد للساسة السليمي العقل ـ اذا لم يحدث كل هذا، فستغرق المنطقة في بحر أسود من التخلف. وبحر أحمر من الحروب المقدسة.

لكن ايضا يمكن حسم معاكس، أي انتخابات مكررة في السلطة الفلسطينية مع كثرة واضحة للاحزاب التي ترفض طريق حماس. وإبعاد موطىء قدم حزب الله عن مركز الساحة اللبنانية الى حواشيها المسلحة. وعزل فعلي لرئيس ايران ومصادرة صلاحياته لمصلحة المحافظين المعتدلين. والقضاء على العصابات الارهابية الفتاكة في أنحاء العراق. ليست واحدة من النتيجتين مُملاة من السماء. تثبت التجربة أنه يمكن ردع تفشي الاسلام الجهادي، وإن يكن ذلك بثمن باهظ من حرب أهلية. لكن الامتناع ايضا عن مواجهة معلنة يجبي ثمنا. إن الغُلاة غير قادرين على حكم أي دولة ـ لا افغانستان، ولا السودان، ولا ايران ولا فلسطين ـ ولهذا لكي يغطوا على عجزهم عن الحكم، يجرون الشعوب تحت سيطرتهم الى حروب ومغامرات مجنونة، تنتهي الى الدمار، والتدهور، وسفك الدماء.

من هذه الجهة، يأخذ الغُلو الاسلامي بأنماط السيطرة العقائدية الغربية المتشددة في القرن العشرين. فمثلها يحتاج الغُلو الاسلامي الى نار دائمة من ثورة مسلحة، والى حرب مقدسة من نوع ما والى طموح توسع مادي وفكري. هكذا فقط، في مناخ تحريض وتضحية، تستطيع تجنيد الجماهير وإسكات المعارضات. سيُغتفر للحركات المتشددة فشلها في الحكم ـ كما يأمل قادتها ـ على خلفية شحذ السيوف، والجمل الرياضية وصيد الساحرات. فمن جهتها الهدوء تعفن. عندما يتجه المواطنون الى إقرار بلدهم وتحسين وضعهم الاقتصادي ينهار الغُلو.

الاستقرار هو اذا العدو الاول للاسلام المتشدد، كما كان عدو الفاشية. لا يوجد على ذلك إمكان فعلي للتعايش السلمي بين الغُلاة والمعتدلين. ان حلم «حكومة وحدة وطنية» يتولى فيها الحكم ارهابيون الى جانب مواطنين، وغُلاة الى جانب خبراء، لا يتوقع أن يتحقق. لانه حتى لو أُقيمت حكومة من هذا النوع في رام الله أو في بيروت فستنحل سريعا وتترك وراءها ارضا مشتعلة.

لا تستطيع ركوب ظهر نمر مفترس، إلا اذا كنت مستعدا أن تكون ضحيته الآتية.

تقف اسرائيل خارج حرب الحضارة العربية الداخلية، والاسلامية الداخلية. لكن ذلك في مرآة العين فقط: إن التسليم لاسرائيل احدى القضايا الرئيسية التي يدور الخلاف عليها ـ وإن لم يكن لب الخلاف الأساسي. في قلب الخلاف مسألة المستقبل: أي مستقبل يتوقع لمئات ملايين الاولاد في الشرق الاسلامي الكبير؟ هل للجهاد أم للنمو؟ هل للظلمة أو للنور؟.

ستضطر الأمة العربية الى حل هذه المعضلة بنفسها، ولن تكون فيها اختصارات.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/5

مع التلميح لواشنطن بأن المقاطعة لحماس آخذة بالانقشاع

صيغة السعودية لجسر الخلاف الفلسطيني تمنح رئيس الوزراء هنية مكانة مماثلة لعباس

■ «هل السياقات الديمقراطية محكومة بالفشل مسبقا في الشرق الاوسط؟»، سأل الاسبوع الماضي عنوان رئيسي في احدى الصحف العربية. وتناول العنوان العراق، لبنان وفلسطين التي جرت في كل منها انتخابات حرة. في كل واحدة منها توجد حكومة منتخبة وهي جميعها بعيدة جدا عن الاستقرار لان المعارضة لا تسلم بالنتائج. وغدا سيحاول عبدالله ملك السعودية ان يجد في مدينة مكة المقدسة الصيغة السحرية التي ستجسر في الحالة الفلسطينية على الاقل بين الديمقراطية والاستقرار.

ويفترض بالصيغة ان تستند الى الاتفاقات العملية التي تحققت حتى الان بين فتح وحماس في مسألة تعيين الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، والى الحلول الوسط الايديولوجية التي يبدي الطرفان، ولا سيما حماس الاستعداد لقبولها. وستعرض على الطاولة بالتالي صيغة تلزم حماس باحترام الاتفاقات الموقعة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ولكنها لن تلزمها بالعمل بموجبها. كيف يمكن تسوية الفجوة بين هذين التعبيرين (الاحترام، الالتزام)؟ بالضبط مثلما تسوى الفجوات بين تصريح اسرائيل بانها تحترم الاتفاقات الموقعة بينها وبين السلطة، ولكن «بسبب الظروف» لا يمكنها أن تطبقها. الاهمية في هذه الصيغة لا تكمن في الجانب العملي بل في الجانب التصريحي، ذلك أن من يبدي الاستعداد لاحترام الاتفاقات التي وقعتها السلطة مع اسرائيل، يعترف على اي حال بمكانة اسرائيل. ومن هنا قصير جدا الطريق لتبني قرار قمة بيروت في 2002 ، الى هنا يسعى عبدالله ملك السعودية اقتياد حماس فيحقق بذلك هدفين استراتيجيين: سحب فلسطيني من مجال النفوذ الايراني والتحرر من الحظر الذي فرضته اسرائيل والاسرة الدولية على الدول العربية في كل ما يتعلق بمساعدة فلسطين.

نفوذ ايران لا يتعلق فقط بالحوار السياسي والثقافي في الشرق الاوسط. ايران أصبحت تهديدا للهيمنة العربية ـ هي أيضا خيالية ـ في المنطقة. وبسبب دس أنفها في العراق، توجيهها لحزب الله ومن هنا السياسة اللبنانية، التكنولوجية النووية التي تطورها، والان، في فلسطين ايضا، عبر حماس، تعد كمن تنجرف الى مجال النفوذ الايراني. من الجانب الآخر، التزام الدول العربية التي تعتبر الان معتدلة، بسياسة واشنطن تعرقل القدرة على شل فعالية النفوذ الايراني. ذلك أنه دون فتح قناة التبرعات العربية، فان ايران ستواصل بقائها السيدة.

من هنا أيضا التكتيك الذي تنتهجه السعودية. لا اعتراف أعمى بعد الان بالصلاحية الزائدة التي لمحمود عباس (ابو مازن) كرئيس على رئيس الوزراء هنية، بل منح مكانة متماثلة للرجلين بمعنى الاعتراف الكامل بمكانة هنية والتلميح لواشنطن بان المقاطعة لحماس آخذة بالانقشاع. كما أن هذا هو السبب في أن السعودية بالذات وليس مصر (فما بالك بالاردن) هي التي شرعت، بغير عادتها، بهذه المبادرة السياسية العلنية، إذ خلافا للاخرين، فان للسعودية ايضا قدرة على ثني الاذرع وليس فقط في اوساط الدول العربية.

لا يعني هذا أن الاتفاقات التي ستتحقق في السعودية ستترجم على الفور في أزقة غزة. العنف الكبير، القتل للجيران وابناء العائلة، وتطلعات الثأر ونزعة السيطرة يمكنها أن تهدأ بضربة واحدة، ولكن على الاقل على مستوى القيادة القطرية قد ينشأ التعاون اللازم.

الملك عبد بن عبد العزيز

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2007/2/5

تصريح شيراك المتعلق بالموضوع الذري الايراني يمثل طريقة الفرنسيين ليقولوا للامريكيين انهم لا يستطيعون ادارة شؤون العالم وحدهم

■ يبدو أن شهر كانون الثاني (يناير) هو شهر الردع الذري في فرنسا. قبل عدة ايام سمح جاك شيراك لنفسه أن يقول ـ معتقدا ان الاقوال قيلت من اجل عدم الاقتباس ـ أن ايران اذا ما أطلقت سلاحا ذريا على اسرائيل، فان السلاح نفسه سيدمر فوق ايران وستُمحى طهران من فوق البسيطة. قبل ذلك بسنة بالضبط، في زيارة الى قاعدة الغواصات التي تحمل الصواريخ الذرية، بسط شيراك مبدأ الردع الذري المُحدّث لفرنسا، في خطاب رآه كثيرون في العالم آنذاك تهديدا لايران. إن التصريحين ـ المحسوب والعرضي ـ متصلان ويُصدق بعضهما بعضا. مع ذلك، اذا تجاوزنا القضية الايرانية، يوجد هنا ايضا تلميح الى واشنطن: فرنسا قوة ولا تفكر في ترك الولايات المتحدة تُدير شؤون العالم وحدها.

ان نظام الردع الذري الفرنسي، الذي يستهلك 20 في المئة من ميزانية الأمن السنوية، لم يكن قط وسيلة ضمان للأمن القومي فقط. عندما بنت فرنسا، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، قوتها الذرية، كانت تلك طريقها في عودتها الى نادي القوى الكبرى، ومتابعة استراتيجية ديغول، الذي أراد لا أن يضمن أمن فرنسا فقط، بل عظمتها ايضا. فالى جانب المقعد الدائم في مجلس الأمن، القوة الذرية هي الذخر الاستراتيجي ورمز مكانتها الأخيرة كقوة عظيمة. كتب مساعد فرانسوا ميتران، جاك أتلي أن حقيبة شيفرة تشغيل النظام كانت رمزا لقوة رئيس الجمهورية الخامسة وجزءا لا ينفصل عن مجده. في العصر الذي تلا الحرب الباردة، الحفاظ على مكانة فرنسا هو مشروع شيراك الأكبر. فمع دخوله منصبه في 1995 فورا، نفذ شيراك مثل ديغول بالضبط، قبل 35 سنة، تجربة ذرية رغم موجة احتجاج عالمية. ان الذرة بقدر كبير هي «مشروع حياته»، والاسهام الرئيسي، وربما الوحيد، لفترة رئاسته: في القرن الواحد والعشرين ايضا، ستكون فرنسا قوة عظيمة بفضل قوتها الذرية. لم تمت تركة ديغول. ليس «مبدأ شيراك» موجها الى الصين فقط، التي حلت محل الاتحاد السوفييتي كعدو، بل الى قوى اقليمية كايران أو كوريا الشمالية، وهو يقترح على شريكات فرنسا الاوروبيات «مظلة استراتيجية»، تلائم النظام العالمي الجديد. تُقيم فرنسا نفسها بديلا عن الولايات المتحدة.

ان المهمة الحقيقية للقنبلة الفرنسية هي تقديم رؤيا «العالم المتعدد القوى». تحاول فرنسا إحداث مراكز قوى موازنة كمُعادل للولايات المتحدة، التي تعمل في الحفاظ على غلبتها الدولية وتمنع نمو منافسات. تعتقد فرنسا أن نظاما عالميا متعدد الكتل، سيكف جماح الولايات المتحدة ويُحدث لباريس مجال مداورة واسعا. ان الازمة الايرانية، وهي صورة مرآة للازمة العراقية، تُمكّن فرنسا من المداورة في هذا الاتجاه: التعاون الدبلوماسي المحدد مع الولايات المتحدة من جهة، والتلويح بنظام ذري مستقر من جهة اخرى. من هذه الجهة لا يجب أن يأسف شيراك كثيرا لانه تجاوز الصيغ الدبلوماسية الغامضة. إن تصريحه غير المحسوب يخدم الردع الفرنسي جيدا.

الرئيس الفرنسي جاك شيراك

غيل ميخائيلي
مؤرخ اسرائيلي
(معاريف) 2007/2/5

عدم التنسيق بين التحقيقات التي أجراها الجيش الاسرائيلي في أعقاب حرب لبنان قد يُسقط بعض الموضوعات ويتركها بلا بحث

■ لم يكن هذا العمود ليُكتب لولا حرص لجنة فينوغراد على أن تحافظ بدقة على سرية تامة لنقاشاتها وحسنا أن فعلت. جاء هذا العمود ليوضح مشكلة، قد لا تكون اللجنة رأت فيها رأيها. وفوق ذلك، من القليل الذي نعلمه عن عمل اللجنة ـ من الذين ظهروا وشهدوا أمامها ـ لست أخالها رأت في ذلك رأيها. في مقابلة لجنة فينوغراد، أجرى الجيش الاسرائيلي عشرات التحقيقات، في كل مجال تقريبا يتصل بالحرب، وهو يستعد لتطبيق التوصيات. تتناول الكثرة الغالبة من التحقيقات المستوى التقني ـ المهني، الذي لا يطابق مجالات تحقيق اللجنة. وليس كذلك التحقيق في مستوى هيئة القيادة العامة ـ الاستراتيجي ـ تحقيقات عمل هيئة القيادة العامة، وعمل شعبة الاستخبارات، وعمل قائد منطقة الشمال، وقادة الأذرع، وقيادة الجبهة الداخلية. لم نسمع بطلب اللجنة من رئيس الاركان الحصول على تقارير التحقيقات. ولم نسمع، وفي هذه النقطة لا شك عندنا في الأمر، أن اللجنة طلبت لقاء رؤساء اللجان الرئيسية والتحقيق معهم في عملهم وفي استنتاجاتهم، وعلى رأسهم، بلا ريب، الفريق (احتياط) دان شومرون، الذي حقق في عمل القيادة العامة في الحرب.

لا ريب في أن لجنة فينوغراد يفترض أن تحقق في هذه الموضوعات، ويُسأل هنا سؤال موضوعي جدا ـ هل يمكن أن نحصل في كل واحد من هذه الموضوعات، على تقارير مستقلة وربما متناقضة؟ واذا كان الامر كذلك، فتوصيات أي اللجان ستكون الملزمة؟ والعكس ايضا، يمكن وجود موضوعات ذات أهمية رفيعة، امتنع شومرون من التحقيق فيها، مفترضا أنها ستُبحث وتُضمن في لجنة فينوغراد، أو أن اللجنة لم تحقق فيها لانها افترضت أن هذه الموضوعات قد تم التحقيق فيها. هاكم ثلاثة أمثلة:

ـ قبل نحو من سبع سنين اتخذ رئيس الحكومة، ايهود باراك، قرار إجلاء قوات الجيش الاسرائيلي عن جنوب لبنان أحاديا. ماذا كان سيحدث للجيش الاسرائيلي في هذه السنين السبع وأين كنا سنوجد اليوم لولا خروجنا آنذاك من لبنان؟.

ـ في شهر ايلول (سبتمبر) 2000، مع اندلاع انتفاضة الاقصى، صُرف جهد الجيش الاسرائيلي الى مهمات الأمن الجاري والى المواجهة العسكرية في قطاع غزة وفي يهودا والسامرة. إن التغيير القاسي لترتيب الأولويات أضر إضرارا شديدا باستعداد الجيش الاسرائيلي للحرب البرية عامة، وتدريب نظام الاحتياط خاصة. ماذا كان سيحدث لو حاول الجيش الاسرائيلي الاستمرار في اقامة مستوى الاستعداد ايضا في المقابل لمعركة برية؟.

ـ قبل ما يزيد على سنة بقليل، في 2005، قُتل رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري. هذا القتل بدأ سلسلة من الاجراءات اللبنانية الداخلية، أفضت الى إبعاد الجيش السوري عن الاراضي اللبنانية والى الإخلال بقواعد اللعب التي سبقت الخروج السوري. ماذا كان تقدير الاستخبارات في أعقاب هذه التطورات؟ هل بُحثت الآثار الاستراتيجية لهذه التغييرات على الجيش الاسرائيلي وعلى اسرائيل، سواء في المستوى العسكري أو في المستوى المدني؟.

هذه ثلاثة أمثلة لاسئلة توجد بين كرسي لجنة فينوغراد وبين كرسي تحقيق هيئة القيادة العامة. أنا على يقين من أنه يمكن أن تضاف عليها اسئلة اخرى من هنا وهناك. ماذا سيفعل رئيس الاركان الجديد، غابي اشكنازي، اذا ما حصل على تقرير لجنة فينوغراد المرحلي ووجد فيه توصيات تُناقض توصيات تحقيقات الجيش الاسرائيلي؟ والعكس ايضا، من سيصرف انتباهنا الى موضوعات لم تُفحص، وبقيت بين الكراسي؟. ليس هذا متأخرا. يجب على لجنة فينوغراد أن ترى رأيها في ذلك، واذا وجدت حاجة تستطيع العودة الى استدعاء شهود والى طلب تقارير لم ترَها. هل رأت اللجنة رأيها في هذا؟.

شلومو غازيت
خبير عسكري وأمني كبير
(معاريف) 2007/2/5

بعد اربعين سنة من استعمال القوة

يجب إقامة سلطة بلدية مستقلة عن بلدية القدس من اجل حل مشكلات السكان الفلسطينيين

■ إن التاريخ الذي ستتم به أربعون سنة من احتلال الضفة الغربية في حرب الايام الستة يهدد باغراق الجمهور بما لا يُحصى من التلخيصات، والتقديرات والخطط السياسية. فمن القادر على أن يثبت لاغراء عدم بحث هذه الحادثة التاريخية الحاسمة وآثارها؟ واعجبوا من أن جميع التلخيصات والعبر تُعبر باخلاص عن تصورات عقائدية جمدت في زمن ما في السبعينيات ولم تتغير رغم مرور الوقت ورغم التغييرات الجذرية التي طرأت في الواقع.

تنحصر التلخيصات على نحو طبيعي في القدس، التي ما يزال يُرى «توحيدها» ذا معنى، في مقابلة «تحرير نابلس والخليل، عرش الأمة»، الذي أصبح ذكره مسألة محرجة واشكالية يجب التخلص منها، ما عدا في نظر دوائر متشددة وغالية بالطبع.

عندما يتم الحديث عن القدس فان الوقت يشبه أنه وقف ولم يتحرك. إن موضوعات مثل الميزان الديمغرافي، وحدود المدينة الموحدة، أو التمييز بالخدمات للسكان العرب، التي عصفت بالجهاز السياسي وبالجمهور، ما تزال تحصر الانتباه ايضا بعد أربعين سنة وتُعرّف الانتماء السياسي للمتناقشين.

ان سؤال هل كان تيدي كوليك عشية موته مؤيدا تقسيم المدينة أو معارضا له يثير الاهتمام ايضا بعد أن قضى نحبه. إن خط الحدود البلدي الذي رُسم في 1967 بتسرع وبغير أي تفكير بلدي بعيد الرؤية ثُبت بالاسمنت وأصبح عاملا بلديا وسياسيا حاسما، ستُلمس آثاره بعد عقود؛ والصيغة الوهمية للميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب ما تزال تُستعمل عاملا غالبا في تخطيط المدينة، وتبحث أجيال جديدة من الباحثين والساسة في المعضلات نفسها التي شغلت رفاقهم البالغين والمُتعبين، وتُثبت أن الوقت لا يحل شيئا وأن معضلة القدس بقيت بلا حل.

ان الحاجة الى البرهان على تفكير موضوعي تُسبب طرح أفكار ثورية في ظاهر الأمر: اذا كانوا مرة قد آمنوا أن الحفاظ على أكثرية يهودية في القدس يقتضي خطوات عملية لجذب اليهود اليها، أو على الأقل مكافحة ترك اليهود، فالآن يتجرأون على المس بعصفور الروح ـ توحيد المدينة ـ ويعظون من اجل اقتطاع أحياء نائية عربية تُضائل عدد السكان العرب على نحو مصنوع، وهكذا سيُحفظ «التوازن الصحيح».

ان من تجرأ على اقتراح أفكار مشابهة في السبعينيات عيب آنذاك كخائن. يتمتع الباحثون الآن بأن «الطابو كُسر». لكن النظر المختلف هو في مرآة العين فقط، لقد طرأ على الخطاب اليهودي فقط، أما فيما يتعلق بالوسط العربي فلم يطرأ أي تغيير. إن تضمين العرب أو اقتطاعهم، تُمليه مصالح اسرائيلية لا غير، وليس العرب سوى كرة لعب.

في البداية ضموهم، وفرضوا عليهم سكنا في اسرائيل وقرروا على نحو تعسفي وزنهم الديمغرافي في المدينة الموحدة، بطريقة رسم حدود أبقت عشرات الآلاف في الخارج. الآن عندما تبين الخطأ، يقررون اقتطاعهم. إن ما أُعطي بتعسف سيُؤخذ بتعسف، وهذا التعسف خاصة يحظى بدرجات المدح من المعسكر الحمائمي اليساري.

في 1967 عُرض ضم شرقي القدس كخطوة ليبرالية، سوّت بين الخدمات في جزئي المدينة. أما في 2007 ـ فان اقتطاع أجزاء ضُمّت (مع سكانها) يُرى خطوة تبني السلام وحلا لمشكلات القدس. ولا يسأل أحد رأي ربع مليون من الفلسطينيين.

ان جمود الخطاب العام المتصل بالقدس ليس مفاجئا. فبعد كل شيء، التوجه الاسرائيلي الذي يطلب الحق في تقرير الشروط وفي إملاء تفسيرها، لم يتغير، ولهذا فان التلخيصات والتقديرات ليوبيل الاربعين ستكون في الأساس مواعظ للمقتنعين.

ان التاريخ الرمزي المقترب لا يجب أن يُستعمل سببا لنشرات علمية ومؤتمرات اكاديمية، بل مركزا لنشاط سياسي لكسر السيطرة الاسرائيلية على نظام الحياة في المدينة المشتركة. ان الجمهور الفلسطيني الذي حُشر بين جدار الفصل وبين الأحياء اليهودية التي لا تريد قُربه، مُهمل ومُميز للاسوأ، يجب الاعلان عن خلق سلطة بلدية مستقلة، تقترح على بلدية القدس تعاونا، لكنها تعمل من غيرها ايضا. هذه الجهة التطوعية ستحظى بمساعدة جهات دولية وبتأييد جزء كبير من مواطني المدينة اليهود ايضا. خطط عدد من جهات التفكير الفلسطينية سلطة بلدية فلسطينية في القدس بالتفصيل. حان وقت تطبيق هذه الأفكار. على الجمهور اليهودي أن يُجند نفسه لهذا النضال، الذي قد يُنهي اربعين سنة من سلطة استعمال القوة ويبدأ في القدس عهدا جديدا يسعى الى علاقات متزنة.

ميرون بنفنستي
باحث يساري ومستشار سابق لكوليك
(هآرتس) 2007/2/5

تهميش حماس يتم من خلال التقدم السياسي الحقيقي وليس من خلال القوة واعطاء السلاح لأبو مازن وأتباعه

■ ليست هناك أية احتمالية لتغيير حماس. كل الشخصيات السياسية الفلسطينية والمصرية الضالعة في محاولات التوصل الى اتفاق بين الجانبين تعرف ذلك. وبالرغم من ذلك يبذل الكثيرون محاولات للتوصل الى صيغة متفق عليها حول حكومة الوحدة من اجل وقف سفك الدماء.

احدى المحاولات المثيرة للانتباه هي محاولة السجين الفلسطيني الأكثر شُهرة، مروان البرغوثي، الذي أرسل من سجنه في الاسبوع الماضي الوزير السابق المقرب منه، قدورة فارس، ومحاميه خضر شقيرات، الى دمشق لاجراء مباحثات مع خالد مشعل وقيادة حماس. الاثنان عادا مع صيغة جديدة لكتاب تعيين جديد يرسله الرئيس محمود عباس الى رئيس الوزراء اسماعيل هنية. كتاب التعيين يتضمن ما يلي: «أنا أدعوك كرئيس للحكومة الفلسطينية الجديدة حتى تخدم مصالح الشعب الفلسطيني باخلاص، وتدافع عن حقوقه وتحافظ على انجازاته، وبذل الجهود من اجل تحقيق الأهداف الوطنية كما صيغت في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وفي بنود الدستور الفلسطيني وفي وثيقة المصالحة الوطنية (التي ترتكز على وثيقة الأسرى الموقعة من قبل قادة الفصائل السجناء في اسرائيل). على حكومتك أن تحترم قرارات القمة العربية والقرارات الدولية والاتفاقات الموقعة من قبل م.ت.ف».

قدورة فارس نقل لأبو مازن عند عودته اقتراحا بتعيين اشخاص في ثلاثة مناصب مركزية في الحكومة القادمة – أي، وزارة الخارجية والداخلية والمالية، على أن يكونوا اشخاصا مُحايدين غير محسوبين على حماس أو فتح.

من المعتقد أن هذا الاقتراح وأفكار قريبة منه ستُطرح في هذا الاسبوع بين قيادتي فتح وحماس في مكة في اطار الوساطة السعودية. المشكلة بالطبع، هي أن الصورة التي تظهر بعد سنة كاملة من جهود الاقناع تشير الى عدم امكانية تربيع دائرة الانقسامات بين الجانبين. فتح لا تستطيع أن تتنكر لاتفاقات الماضي والتراجع عن اعترافها باسرائيل. واذا كان هناك اعتقاد ذات مرة بتغيير حماس لمواقفها، واتخاذ خط أكثر اعتدالا ـ فقد أصبح واضحا الآن أن هذا الأمر لن يحدث. حماس باعتبارها حركة دينية متفرعة عن حركة «الاخوان المسلمين»، غير قادرة على تغيير مبادئها. هذه المسألة تأكدت مرات كثيرة في السابق، ولكن بقي في القيادة الفلسطينية اشخاص يعتقدون أن حماس ستُبدي المرونة. اغلبيتهم يئسوا من ذلك.

طريقة التعامل مع حماس لا تكمن اذا في محاولات تغييرها، وانما في دفعها الى الهامش، أي، محاولة إعادة هذه الحركة الدينية ـ الوطنية الى مكانتها وحجمها اللذين كانت عليهما طوال السنين حتى الانتخابات الأخيرة. كيف يمكن ذلك؟ ليس من خلال استخدام القوة. كلما حاولت اسرائيل والولايات المتحدة والعالم كله مساعدة أبو مازن ـ بالمال والسلاح ـ لضرب حماس، ستكون النتيجة معاكسة. التعاطف الشعبي مع حماس سيزداد. في الايام الأخيرة تتردد في الشارع الفلسطيني عبارات مثل: «لم يعطوا حماس أي فرصة». عندما يضع الشارع الفلسطيني في غزة الرجل القوي لفتح في القطاع، محمد دحلان («أسد غزة»، حسب رفاقه) وهنية واحدا قبالة الآخر ـ ليس هناك شك فيمن سيختارون. دحلان بمظهره الفاخر والدعم الامريكي له محسوب على كل المساوىء التي جلبتها السلطة واتفاق اوسلو.

الجمهور الفلسطيني سيكون مستعدا للتنازل والتسامح مع شخصيات مثل دحلان ورفاقه فقط اذا اتضح أنهم مُفيدون وانهم يجلبون الانجازات والنتائج. تجربة الماضي تشير الى أن التقدم السياسي القوي هو وحده الذي كبح جماح حماس. فقط اذا اتضح أن نهج أبو مازن وم.ت.ف السياسي هو نهج ناجح، ستكون هناك فرصة لابتعاد الجمهور الفلسطيني عن حماس وتحويلها الى أقلية مرة اخرى، كما كانت الحال عليه حتى اندلاع المجابهات الدموية قبل ست سنوات.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2007/2/5

اسرائيل شريكة في الحرب ضد الاصولية الاسلامية وهذا يقتضي تجديد التعاون الأمني مع الولايات المتحدة

■ منذ انحلال الاتحاد السوفييتي اهتمت واشنطن بقدر آخذ بالتضاؤل تدريجيا بالتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. بل إن المحلل السياسي في صحيفة «نيويورك تايمز»، توم فريدمان، كتب في الماضي وقد يكون ذلك بمبالغة ما، أنه قد انتهى عهد الصلات الاستراتيجية بين الدولتين. ما يزال تأييد الولايات المتحدة السياسي والأمني لاسرائيل يُعد وبحق عامل استقرار في الشرق الاوسط لكنه لا يتجاوز ذلك.

وفوق ذلك، في حرب الخليج الاولى، عندما طُرحت مسألة امكانية أن تُسهم اسرائيل، وبخاصة بسلاحها الجوي، بنصيب فاعل في القتال، جهدت الولايات المتحدة الجهد كله لمنع ذلك. واصل اصدقاء اسرائيل، وبخاصة في الحزب الجمهوري، الحديث عن اسرائيل مثل «حاملة الطائرات البرية» لامريكا، لكن لست أخالهم يملكون مفهوما عن الظروف التي ستتحرك فيها «حاملة الطائرات» هذه، اذا تحركت أصلا.

كل هذا قد يتغير الآن، في واقع مواجهة آخذة في التعاظم بين العالم الحر بقيادة امريكا (حتى لو ضعفت الولايات المتحدة في أعقاب التورط العراقي، فلا يوجد في الأفق بديل عن زعامتها) وبين الاصولية الاسلامية في رأسيها ـ ايران الشيعية من جهة والقاعدة السنيّة من جهة اخرى ـ وجهات مثل حزب الله، وحماس والعصابات الشيعية في العراق، التي تنضم اليهما.

لا ريب في أن السلوك البائس لاسرائيل في حرب لبنان الثانية سبب خيبة أمل شديدة للادارة الامريكية، سواء في الصعيد السياسي أو في المجال العسكري. لكن ما يزال الجيش الاسرائيلي وأذرع اسرائيل الأمنية يُعدان بين الأفضل في العالم، وبهذا انخفضت أسهمهما مؤقتا فقط في بورصة واشنطن. وذلك بالطبع بشرط أن تُتخذ في اسرائيل خطوات ثقة فعالة لتحسين وجه القيادة الأمنية والمدنية.

يمكن أن نلاحظ هذا الواقع الجديد بوضوح في كل ما يتعلق بايران، التي ينشأ بالقياس اليها وضع قد تجد فيه اسرائيل نفسها سواء أرادت أم لا، في ظروف ما تشغل دورا فاعلا وليست مراقبا من الجانب فقط. ليست اسرائيل مشتاقة الى الدور المخصص لها، لكن كما في مسرحية فرنديلو، يبدو أنه لن يكون لها خيار سوى أن تشغله عاجلا أم آجلا.

لكن ايران جزء من المشكلة فقط، لانه في النضال العام للاصولية الاسلامية لا يوجد للعالم الحر حلفاء مخلصون كثيرون جدا في منطقتنا. إن نظم الحكم، وإن لم يكن السكان بالضرورة، في الدول السنيّة «المعتدلة»، (السعودية، ومصر، والاردن وإمارات النفط) شريكة في القلق الامريكي، لكن واحدة من هذه الدول على الأقل، وهي السعودية، مصدر وحي ايضا وتمويل للجهادية السنيّة، وتوجد علامات سؤال غير قليلة تتصل بالأخريات ايضا.

في السنين الأخيرة كما قيل آنفا حدث تآكل ما للتعاون والتنسيق الاستراتيجي بين الجهات الأمنية في اسرائيل وفي امريكا. وسواء أصبحنا في المستقبل حقا «حاملة طائرات برية» لامريكا، أو بقينا أحد العوامل التي ستعتمد عليها بما قد عُرّف أنه «الحرب العالمية الثالثة» ـ يجب على الطرفين، اسرائيل والولايات المتحدة، التوجه الى تأخير لمهمة اعطاء مضمون جديد ذي صلة لمصطلح «التعاون الاستراتيجي».

زلمان شوفال
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/2/5